الأمم المتحدة

A/71/811

الجمعية العامة

Distr.: General
24 February 2017
Arabic
Original: English

الدورة الحادية والسبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقديرات المنقحة لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة المعنية بالجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/71/761). واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في التقرير، بممثلين للأمين العام قدموا لها معلومات إضافية، كان آخرها ردود خطية وردت في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧.

٢ - وقرر مجلس الأمن في أول الأمر، في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، أن ينشئ (لمدة ١٨٠ يوما) آلية للرصد تقوم، بموافقة البلدان المعنية المجاورة للجمهورية العربية السورية، بمراقبة تحميل جميع شحنات الإغاثة الإنسانية التي ترسلها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون في مرافق الأمم المتحدة ذات الصلة. وتقوم الآلية أيضا بمراقبة فتح أي شحنة منها بعد ذلك من قِبل سلطات الجمارك في البلدان المجاورة المعنية في بعض المعابر الحدودية مع تركيا والأردن والعراق، مع إخطار السلطات السورية، من أجل تأكيد الطابع الإنساني لشحنات الإغاثة[1]. ومدد مجلس الأمن فيما بعد ولاية آلية الرصد التابعة للأمم

(١) المعابر الحدودية مع الجمهورية العربية السورية هي: باب السلام وباب الهوى (على الحدود مع تركيا)، والرمثا (على الحدود مع الأردن)، واليعربية (على الحدود مع العراق). ولا يخضع معبر اليعربية للمراقبة في الوقت الحاضر بسبب الحالة الأمنية في العراق.

الرجاء إعادة استعمال الورق

المتحدة بموجب القرار ٢١٩١ (٢٠١٤) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والقرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥) المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وكذلك، منذ فترة قريبة جداً، القرار ٢٣٣٢ (٢٠١٦) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الذي مدد فيه مجلس الأمن ولاية الآلية حتى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

٣ - تغطي التقديرات المنقحة المقترحة الفترة من ١١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ ويصل مجموعها الصافي إلى ٠٠٠ ٨٩٠ ٣ دولار (إجماليه ٣٠٠ ٢٢١ ٤ دولار). وباحتساب الرصيد الحر الذي يصل صافيه إلى ٦٠٠ ١٧٣ ١ دولار (إجماليه ٦٠٠ ٢٥٢ ١ دولار) مقابل الموارد المعتمدة لتكاليف الآلية بمبلغ ٠٠٠ ٤١٤ ٤ دولار للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، يطلب الأمين العام احتياجات إضافية في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بمبلغ يصل صافيه ٤٠٠ ٧١٦ ٢ دولار في إطار الباب ٢٧، المساعدة الإنسانية، و ٣٠٠ ٢٥٢ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابلها مبلغ مناظر في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، بمبلغ يصل مجموعه إلى ٧٠٠ ٩٦٨ ٢ دولار. ويصل مجموع التقديرات المنقحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ إلى مبلغ صافيه ٤٠٠ ١٣٠ ٧ دولار (إجماليه ٩٠٠ ٧٣١ ٧ دولار) في حين أن الاعتمادات المنقحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ ستصل إلى مبلغ صافيه ٠٠٠ ٤١٤ ٤دولار (إجماليه ٢٠٠ ٧٦٣ ٤ دولار). وحين الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن هناك فرقا قدره ٤٠٠ ٩٠ بين هذا الرقم والاعتمادات التي أقرتها الجمعية العامة[٢] وقدره ٦٠٠ ٣٢٣ ٤ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) وأن هذا الفرق يتعلق بإعادة تقدير التكاليف خلال عام ٢٠١٦.

تنفيذ الولاية

٤ - أشار الأمين العام إلى أن العمليات عبر الحدود قد ازدادت باطراد منذ اعتماد قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤)، وأن حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عبر ما مجموعه ٤٦٧ شحنة أو ٠٩٣ ١٢ شاحنة الحدود إلى الجمهورية العربية السورية منذ تموز/يوليه ٢٠١٤[٣]. وأشار الأمين العام أيضا إلى أن آلية الرصد قد نجحت في رصد وتأكيد الطابع الإنساني لجميع الشحنات دون وقوع حوادث أو ورود شكاوى من أي طرف. وفيما يتعلق بدور آلية الرصد تجاه زيادة عدد الوكالات التي تقدم المعونة، أبلغت اللجنة

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧٠ باء، الفرع الرابع، الفقرة ٤.

(٣) أشار الأمين العام إلى أن مجموع عدد الشاحنات التي عبرت الحدود منذ تموز/يوليه ٢٠١٤ قد بلغ ٧٠١ ٩ شاحنة من تركيا و ٣٩٢ ٢ شاحنة من الأردن.

الاستشارية، حين الاستفسار، بأن الآلية تساعد على ضمان شفافية العمليات الجارية عبر الحدود والتخفيف من بواعث القلق لدى الأطراف بشأن استخدام قوافل المعونة لأغراض أخرى غير الأغراض الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت دراسة بشأن الدروس المستفادة وخلصت في عام ٢٠١٥ إلى أن الآلية أدت دوراً أساسياً في زيادة التعاون، مثل تعزيز تبادل المعلومات بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشأن المساعدة المقدمة عبر الحدود من الأردن وتركيا.

نقل مكتب رئيس آلية الرصد

٥ - تضمن تقرير الأمين العام خطط نقل مكتب رئيس آلية الرصد من عمان إلى غازي عنتاب (تركيا) في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وأبلغت اللجنة الاستشارية، حين الاستفسار، بأن الهدف من نقل المكتب يرمي إلى ضمان زيادة فعالية وكفاءة الإدارة وتقريب المكتب من مركز العمليات، حيث إن ٨٠ في المائة من المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة عبر الحدود إلى الجمهورية العربية السورية تنسق انطلاقا من غازي عنتاب، وهي واحدة من ثلاثة مراكز لتنسيق الشؤون الإنسانية في منظومة التنسيق الكلية المعنية بالجمهورية العربية السورية. وعلاوة على ذلك، تتوفر في غازي عنتاب الهياكل الأساسية الحديثة، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية ونقال الوصول إلى خطوط النقل الجوي. كما أُبلغت اللجنة بأن من المتوقع تحقيق وفورات من رسوم الإيجار، حيث تقرر التخلي عن الجزء غير المستخدم من المكتب الحالي في عمان[٤]، وسيُبلّغ عن أي تغيير في الاحتياجات في سياق تقرير الأداء الثاني المقدم من الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. **وترحب اللجنة الاستشارية بمبادرة نقل مكتب رئيس آلية الرصد ليكون أقرب إلى موقع العمليات الحالية التي تنفذها آلية الرصد. وعلاوة على ذلك، تتطلع اللجنة إلى تحقيق وفورات على إثر نقل المكتب.**

الاحتياجات من الموظفين

٦ - يتألف ملاك الموظفين المقترح لآلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٧ من ٤٢ وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة، تشمل ١ مد-١، و ١ ف-٥، و ٤ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ٣ ف-٢، و ٥ موظفين فنيين وطنيين، و ١٤ وظيفة من الرتبة المحلية و ٩ وظائف من فئة متطوعي الأمم المتحدة، ويمثل ذلك انخفاضا صافيا قدره وظيفة واحدة مقارنة بعام ٢٠١٦. وتعكس الاحتياجات من الموظفين: (أ) نقل رئيس المكتب (مد-١) وموظف إداري (ف-٣)، ومساعد خاص لرئيس المكتب (مد-٢) من عمان إلى غازي عنتاب؛ (ب) إنشاء وظيفة موظف رصد (ف-٣)، ووظيفة سائق (من الرتبة المحلية) في غازي عنتاب؛ (ج) إلغاء وظيفة رئيس فريق (مد-٥) في غازي عنتاب، ووظيفة مساعد تنفيذي

(٤) يقع المكتب الحالي في عمان في مباني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(من الرتبة المحلية) عمان (انظر A/71/761، الفقرات ١١-١٤). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن مبلغا قدره ٩٠٠ ٠٦٨ ٣ دولار سيغطي المرتبات (٥٠٠ ٢٢٨ ٢ دولار)، والتكاليف العامة للموظفين (٨٠٠ ٨١٨ دولار) والعمل الإضافي (٦٠٠ ٢١ دولار) المرتبطة بالوظائف المؤقتة الـ ٤٢ المذكورة أعلاه.

٧ - وفيما يتعلق باقتراح إنشاء وظيفة موظف رصد (ف-٣) في غازي عنتاب، أُبلغت اللجنة الاستشارية، حين الاستفسار، بأن في أعقاب اقتراح إلغاء وظيفة رئيس الفريق (ف-٥)، سيضطلع بالمهام ذات الصلة بتلك الوظيفة الموظف الذي يشغل وظيفة موظف الرصد الحالية (ف-٤)، وأما شاغل وظيفة موظف الرصد (ف-٣) المقترح إنشاؤها فسيعمل بصفة نائب رئيس الفريق، عند الاقتضاء.

٨ - وأشار الأمين العام إلى أن عدد الوظائف المشغولة قد بلغ ٣١ وظيفة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ويمثل ذلك معدل شغور إجمالياً قدره ٢٨ في المائة. ومن بين الوظائف الـ ١٢ الشاغرة، ستكون هناك ٨ وظائف مقرها في العراق، حيث الحالة الأمنية السائدة حالت دون بدء عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود (A/71/761، الفقرة ١١). ولكن، في هذا الصدد، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة من ١١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ تستند إلى معدل شغور نسبته ١٠ في المائة للوظائف الدولية المستمرة، و ٥٠ في المائة للوظائف الدولية الجديدة، و ١٥ في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة، بينما ستطبق معدلات الشغور التالية بالنسبة للوظائف الوطنية:

الموقع	موظف فني وطني	الرتبة المحلية
	(النسبة المئوية)	
تركيا	٥	١٢
الأردن	صفر	صفر
العراق	٥٠	٥٠

٩ - وحين الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن معدل شغور قدره ١٠ في المائة سيطبق بالنسبة للوظائف الدولية المستمرة، حيث يُتوقع أن تستطيع آلية الرصد تعيين مزيد من الموظفين في عام ٢٠١٧ وإنشاء المكتب في العراق. وزودت اللجنة أيضا بتقرير عن معدل الشغور لعام ٢٠١٦، مع متوسط معدلات الشغور الفعلية التالية لذلك العام: (أ) ٣٤,٥ في المائة لوظائف الفئة الفنية فيما يتعلق بالوظائف الدولية القائمة؛ (ب) ٢٩,٦ في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة؛ (ج) ٢٨,٣ في المائة للموظفين الوطنيين (الموظفون الفنيون الوطنيون والموظفون من الرتبة المحلية في المواقع الثلاثة كلها).

١٠ - وإن اللجنة الاستشارية، إذ تأخذ في الحسبان استمرار معدلات الشغور العالية في آلية الرصد في جميع المواقع، وبخاصة صعوبات إنشاء مكتب في العراق وبدء العمليات ذات الصلة عبر الحدود، فإنها ترى أن معدلات الشغور للفترة من ١١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ يجب أن تعكس الواقع التشغيلي. لذلك توصي اللجنة الجمعية العامة بتطبيق متوسط موحد لعوامل الشغور، استنادا إلى متوسط معدلات الشغور الحالية لعام ٢٠١٦، على جميع المواقع لعام ٢٠١٧ على النحو التالي: (أ) ٣٥ في المائة للفئة الفنية بالنسبة للوظائف الدولية القائمة؛ (ب) ٣٠ في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة؛ (ج) ٣٠ في المائة للموظفين الوطنيين (الموظفون الفنيين الوطنيين والموظفون من الرتبة المحلية في المواقع الثلاثة كلها). وتوصي اللجنة كذلك بتعديل ما يتصل بها من احتياجات غير متعلقة بالوظائف تبعا لذلك.

الاحتياجات غير المتعلقة بالموظفين

١١ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الجزء الرئيسي من الاحتياجات غير المتعلقة بالموظفين يتصل باحتياجات إضافية تتعلق بما يلي:

(أ) مصروفات التشغيل العامة (١٠٠ ٣٣٧ دولار) لاستئجار أماكن العمل في تركيا والأردن والعراق (٤٠٠ ٢٦٠ دولار)؛ والاتصالات، بما في ذلك المكالمات المحلية والمكالمات البعيدة المسافات، والاشتراكات في الهواتف الساتلية (٩٠٠ ٢٧ دولار)؛ وتوفير الصيانة لـ ١٠ مركبات (٤٠٠ ٢١ دولار)؛ وأجور النقل وما يتصل به من تكاليف الشحن التجاري للمعدات المشتراة وشحن أصناف شتى بين مكاتب آلية الرصد (٠٠٠ ٣ دولار)؛ والتأمين العام لـ ١٠ مركبات، وتسجيل ثلاث مركبات في الأردن عملا بمتطلبات وزارة النقل في البلد (٤٠٠ ٢٤ دولار)؛

(ب) سفر الموظفين (٨٠٠ ٢٩٧ دولار) بما في ذلك السفر بين مكاتب عمان وغازي عنتاب، ودهوك في العراق، لتقديم الدعم الإداري ودعم الاجتماعات خلال فترات الذروة، وسفر الرئيس لعقد اجتماعات في نيويورك وجنيف والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان (٢٠٠ ٩٨ دولار)؛ والسفر المحلي (٧٠٠ ١٨٦ دولار)، بما في ذلك لتغطية تكاليف بدل الإقامة اليومي لموظفي الرصد والسائقين للسفر إلى المناطق الحدود في رحلات تستغرق أكثر من ١٠ ساعات أو تقتضي المبيت؛ والسفر لغرض التدريب (٩٠٠ ١٢ دولار)؛

(ج) المنح والمساهمات (٩٠٠ ٦١ دولار) لتغطية المساهمة المقدمة من آلية الرصد إلى إدارة شؤون السلامة والأمن في إطار اقتسام التكاليف المرتبطة بعمليات غرفة اللاسلكي (٦٠٠ ٨ دولار)؛ وتكلفة ما تقدمه دائرة تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية من دعم للمهام عن بعد (٨٠٠ ٢٤ دولار)؛ وتكاليف الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لاستقدام الموظفين وعناصر مرتبطة بالأعمال الإدارية، وإصدار بطاقات الهوية، وطلبات التأشيرات، وتسجيل المركبات، وإجراءات إدارية أخرى (٥٠٠ ٢٨ دولار)؛

(د) الأثاث والمعدات (٠٠٠ ٥١ دولار) لاقتناء الأثاث (٩٠٠ ٩ دولار) ومعدات الاتصالات والشبكة (٨٠٠ ١٦ دولار) ومعدات المكاتب (٩٠٠ ٢ دولار) وتراخيص البرامجيات (٤٠٠ ٦ دولار) ومعدات السلامة والأمن (٠٠٠ ١٥ دولار)، ويشمل هذا المبلغ الموارد اللازمة للأثاث والمعدات من أجل إنشاء مكتب في دهوك حالما تسمح الحالة الأمنية بذلك (٩٠٠ ٢٣ دولار).

سفر الموظفين

١٢ - وفيما يتعلق بسفر الموظفين، لن يطرأ تغيير على الاحتياجات المقترحة البالغة ٨٠٠ ٢٩٧ دولار للفترة من ١١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بالفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الفترة السابقة كانت أطول بقليل من فترة ٢٠١٧ الحالية، وأبلغت اللجنة حين الاستفسار بأن الاحتياجات اللازمة لسفر الموظفين قد حسبت مع مراعاة النفقات الفعلية لعام ٢٠١٦ وأنه قد افتُرض أن وكالات الأمم المتحدة وشركاءها ستواصل العمليات بنفس مستواها في عام ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، زودت اللجنة بتفاصيل رحلات السفر الدولية لعام ٢٠١٦، ولكن تبيّن منها أن شرط اتخاذ ترتيبات السفر قبل ١٦ يوما من بدء السفر الرسمي لم يكن قد استوفي في معظم الحالات. وأُبلغت اللجنة أيضاً بأن نقل مكتب رئيس الآلية من عمان إلى غازي عنتاب سيحد من خطر الاضطرار للسفر في اللحظة الأخيرة، لأن الجزء الأكبر من العمليات الجارية عبر الحدود يُنسَّق في ذلك الموقع، ويحد ذلك من خطر الطوارئ التي تنطوي على الاضطرار للسفر في اللحظة الأخيرة. وعلاوة على ذلك، أُبلغت اللجنة بأن آلية الرصد تخطط الآن لعقد معتكفين للموظفين بدلا من ثلاثة معتكفات كان من المقرر أصلا عقدها في عام ٢٠١٧ (انظر الفقرة ١٤ أدناه)، ويخفض ذلك من التكاليف المتعلقة بالسفر. **وفي ضوء ما ذُكر أعلاه من حالات الوفورات المحتملة، توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بتخفيض الاحتياجات الواردة في إطار بند سفر الموظفين بمبلغ ٨٩٠ ١٤ دولارا (أو ٥ في المائة).**

الأثاث والمعدات

١٣ - فيما يتعلق بتوفير الأثاث والمعدات لمكتب آلية الرصد في العراق، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الآلية لم تستطع إنشاء مكتب في هذا الموقع بسبب الحالة الأمنية (انظر أيضا الفقرتين ٩ و ١٠ أعلاه). **لذا تعتبر اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات اللازمة لتوفير الأثاث والمعدات لمكتب الآلية في العراق ينبغي أن تقدم في الوقت المناسب، وتوصي في هذا الوقت بعدم الموافقة على الاحتياجات المقترحة البالغة ٩٠٠ ٢٣ دولار.**

الخدمات التعاقدية

١٤ - أبلغت اللجنة الاستشارية بأن المبلغ الإجمالي الذي قدره ٦٠٠ ١٨ دولار للخدمات التعاقدية يشمل التكاليف المتصلة بتنظيم معتكفين لبناء مهارات العمل ضمن فريق، ومعتكف للإدارة. وحين الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن من المقرر الآن تنظيم معتكفين فقط هما معتكف لبناء مهارات العمل ضمن فريق في آذار/مارس ٢٠١٧ ومعتكف للإدارة، في إسطنبول في حزيران/يونيه ٢٠١٧. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام إجراء مقارنة شاملة للتكاليف قبل اتخاذ قرار بشأن موقع (مواقع) معتكفات المكتب. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة رأيها الذي مفاده أن المرافق القائمة في منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تُستخدَم لتنظيم مثل هذه الأنشطة.**

توقيت تقديم التقديرات المنقحة

١٥ - تلاحظ اللجنة الاستشارية مرة أخرى أن عقب تمديد ولاية آلية الرصد، صدرت المقترحات المتعلقة بالتقديرات المنقحة بعد أسبوعين من بدء فترة الولاية الجديدة. وتذكّر اللجنة بأنه عقب تمديد الولاية السابقة، صدرت التقديرات المنقحة بعد فترة قصيرة أيضاً (شهر واحد) من بدء فترة الولاية الجديدة. وفي هذا الصدد، ضربت اللجنة سابقاً مثلا في ولايات البعثات السياسية الخاصة: فلهذه البعثات تواريخ مختلفة لتجديد ولاياتها، ومع ذلك ترد ميزانياتها لفترة ١٢ شهرا كاملة بناءً على افتراض أن مجلس الأمن سيجدد ولاياتها (A/70/7/Add.46، الفقرة ١٣).

١٦ - **وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن ولاية آلية الرصد، المنشأة في عام ٢٠١٤، قد جددت مرتين فعلاً، وتؤكد أن من الممكن توقع تجديد سنوي آخر في نهاية عام ٢٠١٧. ولذا تتوقع اللجنة أن تُدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ تقديرات الموارد ذات الصلة بذلك. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة أيضا إلى الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٢، الذي لاحظت فيه الجمعية مع القلق النهج التجزيئي المتبع في وضع الميزانية، وطلبت إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة، فيما يتعلق بجميع الميزانيات البرنامجية المقترحة المقبلة، لتفادي اتباع هذا النهج التجزيئي في وضع الميزانية وأن يكفل عرض أوفى صورة ممكنة لاحتياجات المنظمة في فترات السنتين المقبلة (انظر أيضا A/70/7/Add.46، الفقرة ١٤)**[٥].

(٥) أيدت الجمعية العامة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية (A/70/7/Add.46) في الفقرة ٢ من الفرع الرابع من قرارها ٢٤٨/٧٠ باء.

استنتاج

١٧ - **توصي اللجنة الاستشارية، رهناً بالتعليقات الواردة أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:**

(أ) **الموافقة على الموارد الإضافية للفترة من ١١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بمبلغ ٨٠٠ ٢٠٢ ٣ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)؛**

(ب) **اعتماد مبلغ إضافي قدره ٢٠٠ ٠٢٩ ٢ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) في إطار الباب ٢٧، المساعدة الإنسانية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ومبلغ إضافي قدره ٣٠٠ ١٧٢ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وسيمثل مبلغ ٢٠٠ ٠٢٩ ٢ دولار مصروفاً يقيّد في حساب صندوق الطوارئ لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.**